كلية دار العلوم

قسم الشريعة الإسلامية

الأحاديث المطلقة
تقييدها وأثرها في الأحكام الفقهية

رسالة مقدمة لنيل درجة

الدكتوراة في الشريعة الإسلامية

إعداد الباحث

محمد جماعة أمحمد القويضي

تحت إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد المجيد محمود عبد المجيد

العام الجامعي: ١٤٣٦هـ /٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

سورة النحل: ٤٤

شكر وتقدير

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد:

فإن الشكر عبادةٌ وامتثالٌ لأمر الله- عز وجل- قال- تعالى-: ﴿ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [لقمان:١٤]؛ لذلك فإنني أتوجه بخالص الشكر وأكمله وأتمه لله ربِّ العالمين أولاً وأخيراً .

واعترافا بالفضل لأهله، والفعل الحسن لذويه، وعوضاً عن المكافأة التي أعجز عنها، والتي أمر الرسول ﷺ بها لصانع المعروف.

فإنه يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وأخلصِه، وعظيم العرفان وأجزلِه، لأُستاذي الكريم وشيخي الفاضل: **الأستاذ الدكتور/ عبد المجيد محمود عبد المجيد** (حفظه الله ورعاه)، الذي أشرف على هذه الرسالة، فبذل معي جهده، ومنحني الكثير من علمه ووقته الثمين، ولم يدخر وسعاً في تقديم توجيهاته وإرشاداته القيمة إليّ، فأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يكون علمه في ميزان حسناته يوم القيامة .

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من:

فضيلة الأستاذ الدكتور/ رفعت فوزي عبد المطلب

"أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة".

وفضيلة الأستاذ الدكتور/ السيد الصافي محمد

"أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة الفيوم".

وذلك لتشريفهما إياي بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه، فجزاهما الله عني خيرا.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل من مدّ لي يد العون والمساعدة في إتمام هذا البحث، وخروجه على هذا النحو.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدِّمــة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أجل المقاصد، وأعظم الغايات، وأولى المهمّات، ومن تلكم العلوم، علم أصول الفقه، الذي يُعدُّ القاعدة العظمى للتوصل إلى الأحكام؛ لأنه بمعرفة قواعده وأصوله يستطيع المجتهدون في كل عصر معرفة أحكام الفروع والمسائل التي تعرض لهم، حينما يردون هذه الفروع والمسائل إلى تلك القواعد والأصول.

ومن أعظم أبوابه التي يتبين من خلالها ثمرته، وتتضح بها فائدته، أبواب الدلالات اللفظية، التي تُفهم بها النصوص، وتُستنبط منها الأحكام، وتدخل أغلب مسائل الخلاف منها؛ لذا كان معظم نظر الأصوليين في هذه الدلالات.

ومن أهم المباحث اللفظية، في أبواب هذه الدلالات التي تشكل ركناً من أركان علم أصول الفقه، مباحث الإطلاق والتقييد، حيث يمكن بواسطة مسائله إدراك مراد المتكلم من كلامه المطلق، وكيفية دلالة النصوص المطلقة على الأحكام؛ لأن استدلال المستدل على مسألة من مسائل الفقه لا يستقيم إلا إذا جمع للمسألة أدلتها، ونظر إلى ما ورد فيها من أدلة تحمل ألفاظاً مطلقة، وأخرى تقيدها، فينظم المطلق مع مقيده، ليصح استدلاله ويستقيم استنباطه؛ ولذلك لا يقتصر ذو الاجتهاد على التمسك بالمطلق حتى ينظر هل له مقيد أو لا، إذ كان حقيقة البيان مع الجمع بينهما.

ثم إن أفضل وسيلة لتوضيح قواعد الأصول عموماً، والمطلق والمقيد على وجه الخصوص، هو الدراسة التطبيقية، المقرونة بتجلية القواعد نظريًا، فتلك أفضل الطرق في توضيح القواعد الأصولية، وجعلها ملكة في النفس.

ومن الأصول والأدلة التي تستنبط منها الأحكام ويمكن التطبيق عليها السنة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فالأحاديث النبوية قوامها ألفاظ عربية فصيحة، والرسول -صلى الله عليه وسلم- استعمل ألفاظ اللغة العربية بمختلف أنواعها، فكان أفصح العرب عبارة، وأكملهم بياناً، ومن أبرز أساليب العرب في خطابها الإطلاق والتقييد؛ لذا نجد بعض الأحاديث الدالة على الأحكام الشرعية وردت نصوصها بألفاظ مطلقة، فكان ينبغي لمن أراد

أن يتعرف على الأحكام الشرعية المستمدة من نصوص السنة النبوية أن يكون مدركاً لأحكام الخطاب المطلق، وعلاقته بالمقيد، ومقاصد ذلك في اللسان العربي والعرف الشرعي.

إن جمع هذا النوع من الأحاديث ودراستها، وبيان منهج العلماء في حمل الحديث المطلق منها على المقيد، لتحديد مراد النبي- صلى الله عليه وسلم- من الحديث المطلق، وللوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح، من المواضيع الجديرة بالبحث، وزد على ذلك أن بعض مباحث المطلق والمقيد الخاصة بالسنة كانت مثار نقاش لدى علماء الأصول، مما أدى إلى الاختلاف في كثير من مسائله، كاختلافهم في حكم تقييد السنة المتواترة بخبر الآحاد، وحكم التقييد بفعل الرسول- صلى الله عليه وسلم- وتقريره، وحكم تقييد الحديث بمذهب راويه من الصحابة ... إلى غير ذلك من المسائل، الأمر الذي نشأ عنه اختلاف في كثير من الفروع الفقهية في المذاهب الأربعة المشهورة وغيرها، مما جعل الرغبة في الاطلاع على وجهات نظر أولئك المختلفين والترجيح بينها قدر الاستطاعة والإمكان.

هذا وبعد استشارة أساتذتي الذين لهم خبرة ودراية بهذا العلم من علوم الشريعة، وقع اختياري لموضوع الإطلاق والتقييد في الأحاديث النبوية وأثره في الأحكام الفقهية ليكون بحثاً لرسالة الدكتوراه بعنوان: ((**الأحاديث المطلقة تقييدها وأثرها في الأحكام الفقهية**)) .

۞ وتكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره أيضاً فيما يلي:

١. أنه يجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، فالجانب النظري منه متضمن في المراجع الأصلية لكتب أصول الفقه، وأما الجانب التطبيقي على الأحاديث النبوية وهو المقصود الأساسي بالبحث فلا يُذكر منه في غالب المراجع الأصولية إلا نماذج قليلة، مما يحتم الرجوع إلى كتب الفقه وشروح الحديث للوقوف على مسائل تطبيقية لتقييد الأحاديث النبوية ليكتمل الجانب النظري في علم أصول الفقه بالجانب التطبيقي، إذ إن الجانب التطبيقي هو ثمرة علم أصول الفقه وفائدته، ومن المعلوم أنه لا تتحقق فائدة أي علم ما لم ينقل من الحيز النظري إلى الحيز التطبيقي العملي .

٢. تعلق الموضوع بالسنة النبوية، وإنه لشرف عظيم أن يعيش الباحث مع سنة المصطفى - صلى الله عليه وسلم-، يتأملها ويستنبط منها، ويجمع ويوفق بين نصوصها.

٣. في دراسة هذا الموضوع دحض لشبهة التعارض والاختلاف بين الأحاديث، وبيان أن أدلة الشرع متوافقة لا متعارضة؛ لأن قاعدة حمل المطلق على المقيد من أهم الوسائل التي استخدمها العلماء في الجمع بين الأحاديث.

٤. تعدد العلوم التي يدور عليها هذا البحث؛ وذلك لعلاقته بعلم أصول الفقه، من حيث الجانب النظري، وعلم الفقه وعلم الحديث، من حيث الجانب التطبيقي .

۞ الدراسات السابقة:

إن موضوع المطلق والمقيد يرد في علوم مختلفة منها علوم التفسير والفقه والحديث وعلم الأصول، إلا أن تناوله في مواضيع علم أصول الفقه أكثر، حيث درسه علماء الأصول كقاعدة أصولية يرجع إليها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية، أو كطريقة من طرق دفع توهم التعارض الظاهري بين النصوص الشرعية، ومعظم الدراسات في المطلق والمقيد من هذا النوع، والجدير بالذكر أنني لا أدعي أني أول باحث في هذا الموضوع فقد سبقني من سبق، وأغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت رسائل في مرحلة الماجستير منها :

الرسالة الأولى بحثت بجامعة أم القرى سنة١٣٩٩هـ وعنوانها " الدليل الشرعي بين الإطلاق والتقييد " . للباحث: إبراهيم بن عبد الله بن محمد .

الرسالة الثانية بحثت بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة١٤٠٣هـ، وعنوانها "المطلق والمقيد وأثرهما في اختلاف الفقهاء" للباحث: حمد بن حمدي الصاعدي .

الرسالة الثالثة بحثت بجامعة الأزهر سنة ١٩٩٦م وعنوانها "مباحث المطلق والمقيد عند الأصوليين وأثرهما الفقهي" . للباحث: عبد الهادي ثابت محمد .

وقد اطلعت على هذه الرسائل فاتضح لي أنها اهتمت بدراسة قواعد المطلق والمقيد، دون تطبيقها على جانب معين من النصوص الشرعية، فهي خالية من المسائل التطبيقية إلا نادراً منها على سبيل الأمثلة، كما أنها لم تهتم بالأحكام الفقهية التي يمكن استخلاصها من الأحاديث المطلقة والمقيدة .

ويختلف هذا البحث عنها من حيث التركيز في الدراسة النظرية على مسائل المطلق والمقيد المتعلقة بالسنة، وتخصيص الدراسة التطبيقية على الأحاديث النبوية، فالبحث يتناول الموضوع كاملاً من حيث قواعد الإطلاق والتقييد الخاصة بالسنة ومن حيث التطبيق على الأحاديث النبوية . ومع ذلك كله فقد كان للدراسات السابق ذكرها دور كبير في إبراز كثير من جوانب هذا الموضوع. ومن الدراسات السابقة رسالة دكتوراه في الأصول نوقشت حديثاً بكلية دار العلوم جامعة الفيوم بعنوان " تقييد المطلق وأثره في الخلاف الفقهي تطبيقاً على أحاديث الكتب التسعة" للباحث عبد الله رجب عبد الله .

أ- **منهج البحث وطريقته:**

بما أن هذه الدراسة تعتمد على جمع المعلومات المتعلقة بالمطلق والمقيد مثل المفاهيم والقواعد والمسائل وبيان آراء علماء الأصول فيها ومقارنتها ومناقشتها وبيان الراجح منها، ثم تطبيق هذه القواعد الأصولية على الأحاديث النبوية، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي.

طريقة البحث:

لما كان موضوع البحث مشتملاً على قسمين نظريّ وتطبيقيّ، فقد سلكت في طريقة تناولي لمسائله الخطوات الآتية:

أولاً: من حيث القسم النظري:

١. جمعت المادة العلمية، بالاطلاع على ما كتبه علماء الأصول في الموضوع، وتوثيقه من مصادره الأصلية المعتمدة ما أمكن ذلك .

٢. عند التعريف بالمفهوم الاصطلاحي فإني أبدأ أولاً بتعريفه في اللغة، ثم في الاصطلاح بسرد أبرز تعريفات العلماء- رحمهم الله- مع بيان اختلافهم فيه، وذكر سبب الاختلاف، ثم أبيّن ما يدل عليه مجموعها، وما وجه إليها من اعتراضات، والإجابة عليها، ثم أذكر التعريف المختار وشرحه، مع بيان محترزاته، وتقريبه بالأمثلة التي تبيّن المراد منه.

٣. عند عرض آراء العلماء في القواعد والمسائل الأصولية اتبعت المنهجية الآتية:

أ- أذكر صورة المسألة بعد بحث القاعدة الأصولية بحثا شاملا.

ب- ثم أبيّن اختلاف آراء العلماء في المسألة أو القاعدة، فأذكر الأقوال في المسالة، كل قول على حدة، ثم أذكر القائلين به، وتوثيق نسبته إليهم من مصادرهم المعتمدة.

ت- أذكر عقب كل قول أبرز أدلته، ومناقشتها، بذكر الاعتراضات الواردة عليها والجواب على كل مناقشة إن وجد.

ث- بعد العرض لأدلة المختلفين والمناقشة الدائرة حولها، يأتي دور الترجيح، واختيار أحد الأقوال في المسألة، لما يترتب على ذلك من أثر في القسم التطبيقي.

ج- أذكر مثالاً مختصراً لتوضيح المسألة أو القاعدة الأصولية، مع بيان ثمرة الخلاف فيها.

ثانياً: من حيث القسم التطبيقي:

عرضت في الباب الثاني الدراسة التطبيقية للقواعد الأصولية المتعلقة بالمطلق والمقيد، على الأحاديث النبوية المطلقة منها والمقيدة، وبيان الأثر الفقهي الذي ترتب على اختلاف العلماء في هذه القواعد، مما أدى إلى اختلافهم في الأحكام الفقهية المستنبطة من هذه الأحاديث، وقد اخترت بعض المسائل الفقهية وركزت فيها على المسائل التي كان سبب الاختلاف فيها الاختلاف في القواعد الأصولية للمطلق والمقيد.

أما عرض المسألة الفقهية فكان أيضًا بمنهجية وصفية تحليلية إضافة إلى المنهج المقارن وقد اتبعت في ذلك الخطوات الآتية:

١. أُصدِّر كل مسألة فقهية من مسائل البحث بعنوان جامع يدل عليها .

٢. ثم أورد نصوص الأحاديث المطلقة في المسألة كاملة، بالرجوع إلى أمهات كتب الحديث لتأكد من سلامة لفظه .

٣. ثم أورد نصوص الأحاديث المقيدة في المسألة، فأذكر النص كاملاً، أو أذكر رواية التقييد فقط إذا كان الحديث نفسه .

٤. أخرّج الأحاديث حسب ما سأذكره في منهجية تخريج الأحاديث والحكم عليها لاحقاً .

٥. ثم أذكر وجه الإطلاق والتقييد في أحاديث المسألة، والاعتماد في ذلك على كتب أحكام الحديث وشروحه المشهود لها بالدقة والأمانة كنيل الأوطار وسبل السلام وما شاكلهما.

٦. إيضاح محل الإطلاق والتقييد في أحاديث المسألة من حيث الحكم والسبب، وبيان ما ذهب إليه علماء الأصول في هذه الحالة من حمل المطلق على المقيد أو عدمه.

٧. بيان الأثر الفقهي بالتطبيق الأصولي على المسائل الفقهية، وذلك بإيضاح أثر الاختلاف في حمل المطلق على المقيد، على اختلاف أحكام الفقهاء في هذه المسائل، إذ المقصود من القسم التطبيقي هو بيان أثر تقييد الأحاديث المطلقة أو عدمه في اختلاف الفقهاء.

٨. في الأثر الفقهي أذكر اختلاف الفقهاء في المسألة وتحرير محل النزاع فيها، وبيان أن الاختلاف فيها ناشئ عن الخلاف في حمل المطلق على المقيد.

٩. ثم أذكر مذاهب الفقهاء وأقوالهم في المسألة، وأقتصر على الأقوال التي استدلت بالحديث المطلق أو المقيد، وأذكر عقب كل قول أو مذهب أدلته.

١٠. عند ذكر الأدلة أذكر أولاً ما استدل به أصحاب المذهب من الحديث المطلق أو المقيد، ثم أذكر وجه الدلالة منهما، ثم أبيّن أجوبة من استدل بأحد الحديثين عن الحديث الآخر.

١١. أذكر أدلة أخرى احتج بها كل فريق من الفقهاء في دعم ما ذهب إليه إن وجدت، مع مناقشات الأدلة وخاصة الأحاديث المطلقة أو المقيدة .

١٢. ثم أختم المسألة بمحاولة ذكر القول الراجح حسب الأدلة المذكورة، وبذلك يمكن أن يستفاد من البحث من الناحية الفقهية بالإضافة إلى الناحية الأصولية والحديثية.

١٣. حرصت على الرجوع إلى المصادر الأصلية، سواء كانت حديثية أو أصولية أو فقهية، وسعيت إلى أخذ كل قول من مصدره المعتمد، وتوثيقه منه، مع الاعتماد في كل مذهب على كتبه الخاصة التي اهتمت بذكر هذا المذهب والاستدلال له، وأذكر في الهامش بيانات المصدر أو المرجع كاملة عند النقل منه أول مرة، وعند تكراره أذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة فقط، وإذا تشابه اسمه مع كتاب آخر أذكر اسم مؤلفه للتفريق بينهما .

١٤. عزوت الآيات القرآنية الواردة بذكر اسم السورة ورقم الآية، كما وضعت في نهاية الرسالة فهرساً لها، ورتبتها على حسب ورودها في المصحف .

ثالثاً: المنهج في إيراد الأحاديث وتخريجها والحكم عليها:

١. أورد الأحاديث المطلقة ثم الأحاديث المقيدة بعد عنوان كل مسألة، ثم أذكر من أخرجه مع بيان اسم الكتاب الفقهي والباب الذي ورد فيه الحديث في صلب الرسالة، وفي الهامش أذكر مصدر التخريج والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد .

٢. التزمت تخريج الأحاديث وتوثيقها من كتب السنة المعتمدة، فإذا كان الحديث مخرجاً في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بالعزو إليهما، أو إلى أحدهما إذا انفرد به عن الآخر، إلا إذا دعت الحاجة لإضافة غيرهما، كأن يكون اللفظ المتعلق بموضوع البحث

عند غيرهما، وأما إذا كان الحديث خارج الصحيحين فأجتهد في تخريجه من باقي كتب السنة، مكتفياً بكتب أصحاب السنن، وقد أضيف غيرهم عند الحاجة .

٣. إذا تكرر ذكر الحديث فإني أشير إلى موطن تخريجه من الرسالة بذكر رقم الصفحة المخرّج فيها .

٤. أما الحكم على الأحاديث فاتبعت الآتي: إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإني أكتفي بتخريجه منهما؛ لحصول الصحة بالعزو إليهما أو لأحدهما كما هو معلوم، وأما إذا كان الحديث مما لم يرد في الصحيحين أو في أحدهما فإني أكتفي بنقل ما وقفت عليه من أحكام المحدثين المتقدمين على الحديث، فإن لم أتمكن نقلت حكم علماء الحديث المعاصرين.

٥. وضعت في نهاية الرسالة فهرساً للأحاديث والآثار الواردة فيها، أذكر الحديث أو الأثر، واسم الراوي، ورقم الصفحة المخرّج فيها.

رابعاً: المنهج في الأعلام الوارد ذكرهم في البحث:

١. ترجمت للأعلام التي ذكرت في صلب الرسالة، المستشهد بكلامهم في البحث، مقتصرا على من رأيت من الضرورة التعريف بهم، وأما الذين لا يحتاجون إلى تعريف فلم أتعرض لتراجمهم، وذلك كالصحابة، والأئمة المشهورين، كما لم أترجم للرواة المذكورين في الأسانيد .

٢. أذكر الترجمة في الهامش، محاولاً قدر المستطاع اختصارها بحيث تكون موجزة ومؤدية للهدف منها وهو التعريف بالمُترجم له .

٣. أعزو الترجمة إلى مصادرها، مكتفياً بذكر مصدر من المصادر المتقدمة، مع إضافة مصدر من المصادر المتأخرة .

٤. وضعت في نهاية الرسالة فهرساً للأعلام، أذكر اسم العَلم، ورقم الصفحة المترجم له فيها .

خطة البحث:

لما كان الموضوع يحتوي على جزئيات كثيرة، جعلت البحث مشتملاً على قسمين نظري وتطبيقي، وتحت كل قسم ما يتطلبه من فصول ومباحث، ومطالب ومسائل، فاشتملت خطة البحث على مقدمة وبابين وخاتمة وفهارس علمية، وهي على التفصيل التالي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وطريقته وخطته.

الباب الأول: الدراسة النظرية للمطلق والمقيد، وفيه فصلان:

الفصل الأول: مفهوم المطلق والمقيد وحكمهما، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المطلق والمقيد لغة واصطلاحاً، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المطلق لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف المقيد لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمطلق والمقيد .

المبحث الثاني: الفرق بين المطلق والنكرة والمطلق والعام، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفرق بين المطلق والنكرة .

المطلب الثاني: الفرق بين المطلق والعام .

المبحث الثالث: حكم الحديث المطلق والمقيد.

الفصل الثاني: أحوال حمل المطلق وشروطه ومقيداته، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بحمل المطلق على المقيد وشروط الحمل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بحمل المطلق على المقيد .

المطلب الثاني: شروط حمل المطلق على المقيد .

المبحث الثاني: أحوال المطلق والمقيد بالنسبة للحمل وعدمه .

المبحث الثالث: مقيدات المطلق .

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية على الأحاديث، ويشتمل على ثمانية فصول:

الفصل الأول: مسائل في الطهارة، ويحتوي على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ولـوغ الكـلب .

المسألة الثانية: الانتفاع بجلود الميتـة .

المسألة الثالثة: مسـح الـرأس .

الفصل الثاني: مسائل في الصلاة، ويحتوي على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: دفع المار أمام المصلي .

المسألة الثانية: تقديم الطعام على الصلاة .

المسألة الثالثة: صلاة الكسوف، وتشتمل على:

أولاً: كيفية صلاة كسوف الشمس .

ثانياً: صفة القراءة في صلاة الكسوف .

ثالثاً: الغاية التي تنتهي إليها صلاة الكسوف .

الفصل الثالث: مسائل في الزكاة، ويحتوي على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: زكاة الإبل والغنم .

المسألة الثانية: صدقة الفطر عن العبد .

المسألة الثالثة: الوقت لأداء زكاة الفطر .

الفصل الرابع: مسألتان في الصيام، ويحتوي على مسألتين:

المسألة الأولى: كفارة من أفسد صوم رمضان .

المسألة الثانية: صيام ثلاثة أيام من كل شهر .

الفصل الخامس: مسائل في الحج، ويحتوي على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الحج عن الغير .

المسألة الثانية: حكم لبس الخف للمُحرم .

المسألة الثالثة: اشتراط المَحرم أو الزوج في سفر المرأة .

الفصل السادس: مسائل في البيوع، ويحتوي على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم بيع الكلب المأذون في اتخاذه .

المسألة الثانية: تحريم بيع الطعام قبل قبضه .

المسألة الثالثة: شفعة الجوار .

الفصل السابع: مسألتان في النكاح، ويحتوي على مسألتين:

المسألة الأولى: الشهادة في النكاح .

المسألة الثانية: الخطبة على خطبة الكافر .

الفصل الثامن: مسألتان في الجنايات والحدود، ويحتوي على مسألتين:

المسألة الأولى: حكم قتل المسلم بالذمي .

المسألة الثانية: سرقة الثمر والكَثَر .

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث .

الفهارس: وتشتمل على خمسة فهارس:

١. فهرس الآيات القرآنية .

٢. فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

٣. فهرس الأعلام .

٤. ثبت المصادر والمراجع .

٥. فهرس الموضوعات .

وفي ختام هذه المقدمة فإني أحمد الله- تعالى- حمداً كثيراً مباركاً على توفيقه وإكرامه بإتمام هذا البحث، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده- سبحانه-، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، وحسبي أني قد اجتهدت فيه مبلغ علمي وطاقتي، وأسأل الله أن لا يحرمنا الأجر والثواب إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

الباب الأول

الدراسة الأصولية للمطلق والمقيد

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: مفهوم المطلق والمقيد وحكمهما.

الفصل الثاني: أحوال حمل المطلق وشروطه ومقيداته.